

تعدّي الفعل عند سيبويه إلى الوظائف النحوية

الباحث

أ.د فلاح رسول الحسيني

كلية التربية الإنسانية – جامعة كربلاء

الباحثة

أسماء مطشّر فشاخ

كلية التربية الإنسانية – جامعة كربلاء

الملخص:

يمثل كتاب سيبويه قمة الدراسات النحوية، لما تضمنه الكتاب من كنوز المعرفة التي تعنى ببناء التراكيب والألفاظ والكشف عن خصائصها، وقد أخذت الجملة الفعلية في كتاب سيبويه حيزاً أكبر من الجملة الاسمية، نظراً للمركزية التي يتصف بها الفعل لدى سيبويه، بوصفه العنصر المولد للجملة والمتحكم في عناصرها اللغوية؛ لما يتضمنه الفعل من سمات الزمن والحدث، خلافاً للاسم الذي يفتقر في أصل وضعه إلى كلّ ذلك، ونظراً لأهمية سمة التعدّي في الفعل ودورها في بناء الجملة وكيفية امتدادها، فقد دعنا ذلك إلى التقصي في هذا البحث عن مفهوم التعدية في ضوء نظرية فتح المجالات النحوية، فوق الاختيار على دراسة (تعدّي الفعل إلى الوظائف النحوية) ، وقسمت الدراسة فيه على مبحثين تسبقهما مقدمة وتلحقهما خاتمة، تناول المبحث الأول : تعدّي الفعل إلى نائب الفاعل والمفعول به، والمبحث الثاني: تعدّي الفعل إلى بقيّة المفاعيل الأخرى .

Abstract:

Sibawayh's book represents the pinnacle of grammatical studies, because the book contains treasures of knowledge that are concerned with constructing structures and words and revealing their properties. The verbal sentence in Sibawayh's book took up a larger space than the nominal sentence, due to the centrality that characterizes the verb according to Sibawayh, as it is the element that generates the sentence and controls the sentence. Its linguistic elements, because the verb includes the features of time and event, unlike the noun, which lacks all of that in its origin, and given the importance of the transitive feature in the verb and its role in sentence construction and how it is extended, this has called us to investigate in this research the concept of transitivity in light of the theory of Fatah. Grammatical fields, the choice was made to study (translation of verbs into grammatical functions)

المقدمة:

يعدُّ الفعل هو النواة المولدة للكلم ، فضلاً عن كونه المحرك العام لتراكيب الجمل ، إذ تختلف مواقع الكلمات بحسب علاقتها بالفعل ، فقد تقوى الصلة بينهما وتشتد بحيث لا يستغني الفعل عنها مكوناً معها مجالاً ملازماً ، أو قد يدلّ الفعل عليها بما يحمله من سمات معجمية ، وقد تضعف الصلة بحيث يحتاج الفعل لأداة موصلة تمكنه من الارتباط بالكلمات والتعدي إليها ، فعلم النحو عند سيبويه هو علم العلاقات ، والغاية منه هو بناء الجمل بناء صحيحاً قائماً على تعالق أجزاء الكلام وترابطها ترابطاً منطقياً يفضي بعضها إلى بعض .

وقد شكل مفهوم (التعدي) في كتاب سيبويه وسيلةً لتوسيع التراكيب وامتدادها ، فضلاً عن كونه وسيلة يكشف بها عن الوظائف النحوية التي تتاط بالألفاظ ، فقد تتشابه الكلمات بالحالة الإعرابية في مظهرها الخارجي ، لكنّها تتباين في أدوارها الوظيفية التي تؤديها ، فالمفعول به ليس هو المفعول لأجله ، وليس هو المفعول فيه ونائب الفاعل ليس هو الفاعل وهكذا ، فكلّ دور وظيفي معنى خاص به ، وكلّ هذه الأدوار التي يحددها ويرسم معانيها هو (الفعل) ؛ لأنّه العامل المسؤول عن توليد المجالات النحوية ، واشغالها بالكلمات المناسبة لها .

وعلى الرغم من قدرة كلّ من الاسم والفعل على إنشاء المجال التلازمي للمسند إليه ، إلا أنّ سيبويه أدرك أنّ للفعل القدرة على تجاوزه وتوليد مجالات نحوية أخرى تعدّ مقيدات الفعل (المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول المطلق وغيرها) مكوناً ما يسمى بالبنية الافتراضية الكبرى للجملة "فكأنّ هذا الامتداد كان علة أن يخص سيبويه الفعل بصفة مهمة جداً اصطلح عليها بـ (التعدي) (1) .

وقد تكون هذه المقيدات في مجالها اجبارية ، أو قد تكون اختيارية ، والفيصل في ذلك دلالة الفعل فضلاً عن ارادة المتكلم وسياق الحال .

فالفعل يستطيل عن طريق المقيدات ، وهي ما يسميه النحويون المعمولات وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه على جهة معينة، بأنّ يكون الفعل متعدياً فيكون " المفعول به " تقييداً لجهة وقوع الفعل أو من حيث تقييد زمان حدوث الفعل أو مكانه فيكون " المفعول فيه " أو من حيث بيان علة حدوثه فيكون " المفعول لأجله " أو من حيث بيان مرات حدوثه أو نوعه فيكون " المفعول المطلق " (2)

ولاشك أنّ هذه المقيدات تشترك جميعها في تخصيص الحدث ، فالفعل يمثل نواة الجملة ؛ لأنّه يمتلك القدرة على أن يحدد عدد المعمولات التي يحتاجها ليحقق المعنى الذي يبتغيه المتكلم ، كما أنّه يحدد طبيعة العلاقة بينه وبين متعلقاته كما سيتضح لنا فيما يأتي:

المبحث الأول: التعدّي إلى نائب الفاعل والمفعول به:

يعرض هذا المبحث تعدّي الفعل إلى ما بعد الفاعل (المفعولين) ، بدءاً من الجملة الأصلية المؤلفة من المسند والمسند إليه ، مؤكداً على أهمية مجال المسند إليه ، بوصفه المجال الملازم للفعل وكيفية اشغاله بالمقولات الأخرى حفاظاً على البنية التركيبية للجملة الأصلية ، ثم يبدأ بعرض مجالات المفعولين ، التي قد تكون اجبارية أو اختيارية يمكن الاستغناء عن أحدهما ، و هذا ما سنعرض إليه فيما يأتي:

التعدّي إلى نائب الفاعل:

قال سيبويه : "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولا تعدّى فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل ، فأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك : ذهب زيدٌ ، و جلس عمرو ، و المفعول الذي لم يتعدّه فعله ، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك : ضُربَ زيدٌ ، ويضربُ عمرو" (3)

بلحاظ النص السابق يؤكد سيبويه على مركزية الفعل ، بأنّه النواة المولدة لبقية عناصر الجملة ؛ لأنّ الفعل هو من يحدد عدد العناصر التي يحتاجها في بناء الجملة ، وذلك على وفق ما يمتلكه من سمات معجمية ، كما أنّ للفعل القدرة والهيمنة على بقية العناصر ، فهو أيضاً من يحدد طبيعة العلاقة بينه وبين بقية العناصر التي يستدعيها لإشغال المجالات النحوية المولدة ، ولما كان مجال الفاعل مجالاً ملازماً للفعل فلا يخلو منه الفعل أبداً ، بوصفه أحد عنصري الإسناد في بناء الجملة، فإذا حُذف الفاعل ، استدعى الفعل المفعول به من مجاله الأصلي ؛ لإشغال مجال المسند إليه ؛ لأنّه المجال الأهم والملازم له ، مرتفعاً بالفعل كما ارتفع الفاعل به، تاركاً علامته الأصلية النصب مكتسباً بعلامة الرفع التي يضيفها عليه الفعل ، ولما كان مفهوم (التعدّي) مفهوماً بنائياً ، يُعنى بتركيب الجملة و امتدادها على السطح الخارجي للغة ، فقد ساوى سيبويه بين الفاعل والمفعول في البناء التركيبى للجملتين ، فقولك :

دَهَبَ زيدٌ = ضُربَ زيدٌ و يُضربُ عمرو

وعلة ذلك عند سيبويه "لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل" (4) أي إنّ الفعل لا بدّ أن يشغل المجال الملازم له بالفاعل أولاً، فإذا حُذف الفاعل يستدعي الفعل حينها، غيره من العناصر اللاحقة له؛ لإشغال مجال المسند إليه "فزيد هو مفعول في الحقيقة، وضرب هو فعل له، وليس يريد أنه على الحقيقة فعل له أوقعه، وإنما يريد من أنه فعل بُني له و رُفع به" (5) .

ويتضح من خلال المخطط الآتي (6):

[ذهب] + [زيد]

ذَهَبَ ← [+حدث + زمن ماضٍ + فعل] مسند يستدعي مجالاً للمسند إليه.

زيد ← اسم علم شغل مجال المسند إليه.

[ضرب] + [زيد]

ضَرَبَ ← [=+حدث + زمن ماضٍ + فعل] مسند يستدعي مجالاً للمسند إليه.

زيد ← اسم علم مفعول به في الحقيقة شغل مجال المسند إليه في البنائي للجملة فهو نائب عن الفاعل.

و لا بدّ من الإشارة إلى أنّ سيبويه لم يغفل الجانب الدلالي للجملة ، لذلك حرص على وصفه بالمفعول بعد اشغاله مجال الفاعل؛ لتأكيد المحتوى الدلالي له ، وبذلك تؤدي هذه المقولة وظيفة ازدواجية في الجملة.

التعدي إلى المفعول به :

قال سيبويه : "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعول ، وذلك قولك: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا فـ(عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهَبَ) ، وشغلت (ضَرَبَ) به كما شغلت به (ذَهَبَ) ، وانتصب (زيد) ؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول ، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنّما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعمى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" (7) .

في هذا النص بدأ سيبويه يرسم حدود مجال التعديّة ، وهو المجال المجاوز لمجال الفاعل المتمثل بقدرة الفعل على الامتداد الخطي ، مشيراً إلى أنّ مجال الفاعل هو مجال لازم لكلّ فعل فارْتَفَاعَ (عبدالله) بالفعل (ضَرَبَ) هو هو ارتفاع (زيد) بالفعل (ذَهَبَ) ، وإن اختلف كلا الفعلين في سماتهما المعجمية، إذ إنّ السمات

المعجمية للفعل (ضَرَبَ) تتطلب مجالاً للمفعول به الذي يقع عليه أثر الحدث ، بينما السمات المعجمية للفعل (ذَهَبَ) لا تستدعي مجالاً للمفعول به، بل تكتفي بمجال الفاعل المسند إليه ، وعلى وفق ذلك كان الامتداد الخطي للفعل (ضَرَبَ) مجاوزاً لمجال الفاعل ، من خلال قدرته على توليد عنصر اجباري آخر متمثلاً بنصب (زيداً).

فإذا ما استدعى الفعل (ضَرَبَ) المقولات الاسمية التي يحتاجها ؛ لإشغال مجالاته المولدة بحسب المعنى الوظيفي لها من الرفع والنصب، فجاز له آنذاك تحريك العناصر اللغوية وتغيير ترتيبها في الجملة بوصفه العنصر المولد والمتحكم فيها ، فيقدم المفعول به ، ويؤخر الفاعل ، على أن لا يحدث ذلك التغيير في ترتيب العناصر اللغوية ، خلافاً في بناء الجملة أو لبساً على السامع ؛ لاحتفاظ المفعول به بعلامته الإعرابية ، التي يتميز بها عن الفاعل (8) .

فلا يؤدي ذلك إلى تغيير دوره الوظيفي؛ "لأنك أردت به مقدماً ما أردت به مؤخراً ، وإن كان مؤخراً في اللفظ" (9)، ولاشك أن هذا التغيير في ترتيب الجملة يخرج لأغراض ودوافع في نفس المتكلم ، أو مجازة لظروف القول وملابساته (10) وهذا ما أشار إليه سيبويه قائلاً: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى" (11)

ويتضح مجال التعدي للمفعول به بالمخطط الآتي:

[ضرب] + [عبد الله] + [زيداً]

ضَرَبَ ← [+حدث + زمان ماضٍ + فعل] مسند يستدعي مجالين المجال الملازم المتمثل بالفاعل المنفذ و مجال المفعول به المتلقي الذي يقع عليه الحدث.

عبدالله ← اسم علم شغل مجال المسند إليه المنفذ للحدث.

زيداً ← اسم علم شغل مجال المفعول به المتلقي للحدث.

تعدي الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر:

قال سيبويه : "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول . وذلك قولك: أعطى عبدالله زيدا درهماً ، و كسوتُ بشراً الثياب الجياد" (12) .

في هذا النص يشير سيبويه لطائفة أخرى من الأفعال التي لها القدرة فضلاً عن توليد مجال الفاعل ، استدعاء مفعولين، وهو هنا يربط بين قوة الفعل وطبيعته المولدة للفاعل والمفعولين بقصدية المتكلم وإرادته ، فهو توليد اختياري لا اجباري ، يقوم على مشيئة المتكلم وقصدية ، فالمفعول الأول في قولك : "أعطى عبدالله زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثياب الجياد " مفعول مباشر يتعدى إليه الفعل بلا واسطة وجاز للمتكلم الاقتصار عليه ؛ لأنه يمثل تمام المعنى وحسن السكوت ؛ لأنَّ الفعل أوجد الفاعل المنفذ للحدث كما أنه أوجد المفعول الذي يقع عليه الحدث فكان للمتكلم حرية البوح بنوع العطاء أو الكسوة ، فإن شاء قال: كسوتُ زيداً ، وأعطيتُ زيداً ، ولم يذكر المفعول الثاني (13) .

فإذا ما استدعى الفعل المفعول الثاني بحسب إرادة المتكلم اتخذ من المفعول الأول واسطة يصل بها إلى المفعول الثاني ، كأنك قلتَ : أعطيتُ لزيدٍ درهماً ، فيمثل (زيدٌ) دور الفاعل بالمعنى " ذلك أن زيداً لقد أخذ الدرهم وهو فاعلٌ به الأخذ ، وقد وصل إلى الدرهم من غير توسط حرف الجر " (14)

فتحول (زيد) من مفعول مباشر يتم به المعنى، إلى الفاعل بالمعنى ، فضلاً عن كونه أداة موسعة لامتداد الفعل إذ يتيح له فتح مجال آخر لنصب المفعول به الثاني الذي يتم به المعنى، وصار الدرهم هو المفعول المباشر في الجملة ، وكل ذلك مرهون بمشيئة المتكلم وقصدية .

ويتضح ذلك من خلال المخطط الآتي:

فقولنا: أعطى عبدالله زيداً درهماً

[أعطى] + [عبدالله] + [زيداً] + [درهماً]

أعطى ← [+حدث + زمن ماضٍ + فعل] مسند يستدعي مجالاً للمسند إليه.

عبد الله ← اسم علم مسند إليه شغل مجال الفاعل المنفذ للحدث .

زيداً ← اسم علم شغل مجال المفعول الأول الذي يقع عليه أثر الحدث وهو فاعل للأخذ بالمعنى .

درهماً ← اسم نكرة شغل مجال المفعول به الثاني لبيان نوع العطاء.

التعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر:

قال سيبويه : "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر و ذلك قولك : حسب عبدالله زيداً بكرةً ، و ظنَّ عمرو خالداً أباك، و خال عبد الله زيداً أخاك ومثل ذلك

قولك : أرى عبدالله زيداً صاحبنا ، ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ ، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك (من هو). فإنما ذكرت (ظننت ونحوه) لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل المفعول الأول فيه الشك ، أو تعتمد عليه في اليقين. ومثل ذلك : علمتُ زيداً الظريف، وزعم عبد الله زيداً أخاك" (15)

في هذا النص يشير سيبويه لطائفة أخرى من الأفعال لها القدرة أيضاً على توليد مجال الفاعل والمفعولين ، إلا أن التوليد في هذه الطائفة من الأفعال توليد اجباري للمفعولين معاً ، لا اختياري مرهون بإرادة المتكلم كما في الأفعال السابقة -أعني - أفعال العطاء والكساء ، وذلك ؛ "لأنها ليست أفعلاً وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء و خبر ، فإذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما معناه : زيدٌ منطلقٌ في ظني ، فكما لا بدّ للابتداء من خبر كذا لا بدّ من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر للابتداء وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك" (16) .

ولما كانت العلاقة بين المفعول الأول والمفعول الثاني علاقة إسناد في الأصل ، لذا فلا يجوز لنا الاقتصار على أحدهما دون الآخر .

والمراد بالإسناد "أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به" (17) فالاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمفعول الأول، وذلك أنك إذا قلت : حسبتُ زيداً منطلقاً، فأنت لم تشك في زيد ، وإنما شككت في انطلاقه، وإن كان الاعتماد على الثاني منها، فلا بدّ من ذكر الأول ليُعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ، ولا بدّ من ذكر الثاني لأنه المعتمد عليه في اليقين والشك" (18) .

وعليه فإنّ هذه الأفعال لا تتعدّى في الحقيقة إلا إلى مفعول واحد ، وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول ، فالمعلوم في (علمتُ زيداً قائماً) قيام زيد ، لكن نصبهما معاً؛ لتعلقه بمضمونها معاً ، لذا قلّ حذف أحدهما دون الآخر لأنك لو حذفتهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة (19) .

فإذا ما أردنا الحذف أوجب سيبويه حذف المفعولين كليهما من الجملة ، لا واحد منهما معتمداً على السمات المعجمية للفعل، إذ تتضمن في داخلها (اسم الحدثان) المشابه للفعل فهو معلوم بأسبقية متصورة في ذهن المخاطب، فإنما جاز السكوت عليه لأنك تقول : ظننتُ ، فتقتصر كما تقول: ذهبتُ ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبتُ في الذهاب ، وذاك ههنا الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن" (20) ف " (ذاك) إشارة إلى المصدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدّى في المصدر إذا قلت: قمتُ قياماً" (21) .

ويتضح ذلك بالمخطط الآتي:

[ظننتُ] + [زيداً] + [منطلقاً]

ظننتُ ← [+ حدث + زمان ماضٍ + فعل] مسند يستدعي مجال المسند إليه الفاعل الملازم له ، ويستدعي أيضاً مجالين اجباريين للمفعولين الأول والثاني يتمثل مجال الفاعل بالضمير المتصل العائد على المتكلم العاقل. زيداً ← اسم علم شغل مجال المفعول به أول مباشر صاحب القصة المشكوك فيها مسند يتطلب مجالاً للمسند إليه.

منطلقاً ← وصف نكرة شغل مجال المفعول به الثاني المباشر مسند إليه يمثل الأمر المشكوك فيه و ينسبه لزيد .

ويتضح أيضاً بقول الشاعر⁽²²⁾ :

علمتك البازل المعروف فانبعثت

إليك بي واجفات الشوق

[علم] + [ت] + [ك] + [البازل] + [المعروف]

علم [+ حدث + زمن ماضٍ + فعل] مسند يفتح مجالاً للمسند إليه الفاعل المتمثل بالضمير المتصل التاء ويستدعي بحسب سماته المعجمية مجالاً للمفعول به الأول المتمثل بالكاف الضمير المتصل ومجالاً آخر للمفعول به الثاني .

البازل [+ حدث + زمن _ فعل] اسم فاعل محلى بأل يؤدي وظيفة مزدوجة فهو شغل مجال المفعول به الثاني الذي تطلبته سمات الفعل (علم) ويعمل عمل الفعل لاشتماله على عنصر الحدث فهو مسند يفتح مجالاً للمسند إليه الفاعل المتمثل بالضمير المستتر، ومجالاً للمفعول به

المعروف اسم معرفة شغل مجال المفعول به الذي الذي تطلبه اسم الفاعل .

ثم يشير سيبويه إلى أنّ هذه الأفعال إذا انتهت من التعدي إلى المفعولين ، يكون لها القدرة على توليد المجالات الأخرى التي تشترك في توليدها الأفعال كافة، كاسم الحدثان و ظرف الزمان والمكان وغيرها ومن ذلك "قولك : أعطى عبدالله زيداً المال اعطاء جميلاً .. لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى"⁽²³⁾ .

وهذا يدلّ على أنّ المجالات المولدة بعد الفاعل ليست بدرجة متساوية وعلاقتها بالفعل متبانية والمفعول به هو الأقرب له ؛ لأنّ الفعل له ابتداء وانتهاء فابتدأه الفاعل ؛ لأنّه عنه يظهر ومنه يحدث ونهايته وغايته

المفعول ؛ لأنه إليه يصير وينقطع (24) فالأفعال تتشارك جميعها بتوليد مجال الفاعل وتتشارك أيضاً بتوليد بقيّة المجالات ما عدا المفعول به ، إلا أنّ مجال الفاعل إجباري وهذه المجالات اختيارية مرهونة بإرادة المتكلم والسمات المعجمية للفعل.

المبحث الثاني : تعديّ الفعل إلى بقيّة المفاعيل الأخرى:

يعرض هذا المبحث تعديّ الفعل إلى بقيّة المفاعيل، وهي مجالات متنوعة ومتعددة انماز الفعل بها على الاسم بقدرته على توليدها وإنشاء العلاقات المختلفة معها بما يمتلكه من سمات معجمية أهلته لذلك، ويعتمد التعديّ إليها على قوة الفعل ، فقد يتعدى إليها بصورة مباشرة أو قد يحتاج لأداة مقدرة موصلة إليها ليتمكن من الارتباط بها كما سنرى فيما يأتي :

التعديّ إلى المفعول المطلق (اسم الحدثان):

يقول سيبويه "اعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى (اسم الحدثان) الذي أخذ منه؛ لأنه إنّما يذكر ليدلّ على الحدث، ألا ترى أنّ قولك (قد ذهب) بمنزلة قد كان منه ذهاب، وإذا قلت: ضرب عبدالله لم يستبين أنّ المفعول (زيد) أو (عمرو) ولا يدلّ على صنف كما أنّ ذهب قد دلّ على صنف وهو الذهاب وذلك قولك : ذهب عبدالله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء، و قعد قعدتين، لما عمل الحدث عمل في المرة (منه) والمرتين ، وما يكون ضرباً منه فمن ذلك: قعد القرفصاء، اشتمل الصماء، ورجع القهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه" (25) .

فبالحاظ النص السابق بيّن سيبويه أنّ الفعل الذي لا يولد مجالاً للمفعول به له القدرة على مجاوزة الفاعل وتوليد مجال آخر متمثلاً ب (اسم الحدثان)، والذي سوّغ له ذلك (الحدث) بوصفه عاملاً رئيساً في البنية التركيبية للجملة تتيح له القدرة على الامتداد " فالذهاب في ذهب حالة تمثيلية خاصة بالفعل بأسبقية متصورة" (26)

خلفاً لقولنا : "ضرب لم يستبين أنّ المفعول (زيد) أو (عمرو) قد دلّ على صنف وهو الذهاب" (27)، "فمفعول الضرب لم تدلّ عليه صيغة فعله ، كما دلت على المصدر" (28) .

ثم يشير سيبويه أيضاً إلى أنّ (اسم الحدثان) يتخصص لأغراض دلالية ؛ لأنه هو الفعل في المعنى فلا فائدة في ذكره إلا أن يراد توكيد الفعل أو بيان نوعه ، وإلاّ فلفظ الفعل مستغن عن ذكره (29)

كما يربط سيبويه بين المعنى المعجمي المرادف للحدث والبناء التركيبي للجملة في نحو : " قعد القرفصاء واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ؛ لأنه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه" (30) ، فهنا تكمن أهمية الحدث وقدرته في تكوين الجمل ، فالحدث عامل رئيس في اللفظ والمعنى إذ لا يقتصر تعدّي الفعل إلى (اسم الحدثان) المشابه له في اللفظ فحسب ، وإنما يتيح للفعل القدرة على التعدّي للاسم المشابه له بالمعنى دون اللفظ أيضاً. ويتضح ذلك بالمخطط الآتي:

[ذهب] + [عبدالله] + [الذهاب] + [الشديد]

ذهب ← [+حدث الذهاب + زمان ماضٍ + فعل] مسند يستدعي مجالاً ملازماً للمسند إليه كما أنه يستدعي مجالاً لاسم الحدثان.

عبدالله ← اسم علم شغل مجال المسند إليه الفاعل المنفذ للحدث .

الذهاب ← مسمى للحدث يستدعي مجالاً للتعين والتخصيص.

الشديد ← صفة محددة ، فهو وصف حدد نوع الذهاب ليمنع التوارد في ذهن المخاطب لصفة أخرى كالبعيد مثلاً .

ويتضح أيضاً بقوله تعالى:

" وكَلَّمَ الله موسى تكليماً " { النساء / 164 }

[كَلَّمَ] + [الله] + [موسى] + [تكليماً]

كَلَّمَ [+حدث زمن ماضٍ + فعل] مسند يفتح مجالاً للمسند إليه الملازم ويستدعي مجالاً ويستدعي بحسب سماته المعجمية مجالاً للمفعول به ومجالاً للمفعول المطلق.

الله اسم معرفة شغل مجال المسن إليه الفاعل المنفذ للحدث .

موسى اسم معرفة شغل مجال المفعول به الذي وقع عليه الحدث .

تكليماً مسمى للحدث شغل مجال المفعول المطلق الذي ولّاه الفعل.

التعدّي إلى ظرف الزمان :

قال سيبويه: "ويتعدّي إلى الزمان نحو قولك :ذهب ،لأنّه بني لما مضى منه ، وما لم يمضِ ، فإذا قال: ذهب ، فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يُستقبل من الزمان ، ففيه بيانٌ ما مضى وما لم يمضِ منه ، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث ، وذلك قولك : قعد

شهرين ، وسيقعد شهرين، وتقول : ذهبْتُ أمس ، وسأذهب غداً فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً ، فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان ، كما جاز كلّ شيء من أسماء الحدث⁽³¹⁾ .

يبين سيبويه أنّ للفعل القدرة على التعدي لظرف الزمان ، وهذه القدرة متأتية من صيغة الفعل أي سماته البنائية، "لأنّه بني لما مضى ومالم يمضِ " والمفعول الذي تدلّ عليه صيغة الفعل أقوى من المفعول الذي لا تدلّ عليه صيغة الفعل ، والمفعول الذي تدلّ عليه صيغة الفعل اثنان : المصدر وظرف الزمان، وبدأ بالمصدر ؛لأنّه أقوى من ظروف الزمان ؛ لأنّ الفاعل قد فعله وأحدثه ، ولم يفعل الزمان و إنّما فعل فيه⁽³²⁾ وبذلك تعدّ السمات البنائية للفعل عامل مولّد يتيح للفعل القدرة على التعدي للزمان ، كما أتاح الحدث للفعل القدرة على التعدي لاسم الحدثان ، ولم يغفل سيبويه أهمية السمات البنائية في اختيار الظرف الزماني الملائم لها وإن لم تراع تلك المواءمة بينهما حكم عليها بالمحال.

ويتضح ذلك من خلال المخطط الآتي:

[ذهب]+[ت]+[أمس]

ذهبْتُ ← [+حدث+ زمن ماضٍ+ فعل] مسند يستدعي مجالاً للمسند اليه متمثلاً بالضمير المتصل العائد على المتكلم ، كما يستدعي مجالاً لظرف الزمان الدال على الماضي.

أمس ← ظرف زماني دالّ على الماضي موافق للسمات البنائية للفعل (ذهب)

وقولنا : [سأذهب]+ [الضمير المستتر أنا]+ [غداً]

سأذهب ← مثلث (السين) مورفيم الزمان الدال على الاستقبال الذي يحدد الظرف الزماني للمجال المولّد .

أذهبُ ← [+حدث+ زمان ماضٍ +فعل] مسند يستدعي مجالاً للمسند إليه الفاعل المتمثل بالضمير المستتر العائد على المتكلم تقديره (أنا) كما يستدعي مجالاً لظرف الزمان الدال على المستقبل .

غداً ← ظرف زمان لما يستقبل من الزمان.

كما أشار سيبويه إلى أنّ الفعل يتعدّى أيضاً إلى ظرف المكان، بوصفه ظرفاً للزمان محولاً عنه " ويتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة كما يتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة "⁽³³⁾

والمسوّغ في ذلك أنّ العرب استعملت الأماكن المعلومة المسافة نحو : الفرسخ والميل التي لا تختص بمكان واحد، بل يصلح وقوعها على كل مكان للتوقيت" كما أنّ ذلك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه "(34) فحُمل الفرسخ والميل في المكان على اليوم والشهر في الزمان "و هو قولك : ذهبْتُ فرسخين ، وسرْتُ ميلين "(35) .

التعدّي للمفعول فيه (ظرف المكان) :

قال سيبويه: "ويتعدّى إلى ما أُشتق من لفظه اسماً للمكان، وإلى المكان ؛لأنّه إذا قال : ذهب أو قعد فقد علّم أنّ للحدث مكاناً، وإن لم يذكره ، كما علّم أنّه قد كان ذهاباً ، وذلك قولك: ذهبْتُ المذهب البعيد، وجلسْتُ مجلساً حسناً، وقعدْتُ المكان الذي رأيت ، و ذهبْتُ وجهاً من الوجوه، وقد قال بعضهم : ذهبَ الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان، والمذهب، وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهب و المكان و مثل :ذهبْتُ الشام ، دخلْتُ البيت"(36) .

في هذا النص يشير سيبويه إلى قدرة الفعل على توليد مجال آخر في البنية التركيبية للجملة متمثلاً بظرف المكان ، والتعدّي للمكان يكون على نوعين : إلى ما يُشتق من لفظه اسماً للمكان نحو: المذهب و المجلس والمقعد، وإلى المكان غير المشتق من لفظه نحو: خلفك وأمامك و قدامك"(37) .

والذي يتيح للفعل القدرة على التعدّي لظرف المكان أنّ دلالاته تكمن في الحدث "فقد علّم أنّ للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علّم أنّه قد كان ذهاباً"(38) .

أي أنّ دلالة المكان دلالة تضمينه للفعل فقد "أحاط العلم أنّ الفعل لا بدّ له من مكان يعمل فيه فصارت في الفعل أيضاً دلالة على المكان ،إلاّ أنّ الفعل دلالاته على الزمان وعلى المصدر من جهة لفظه ودلالاته على المكان من جهة المعنى"(39) .

ودلالة الفعل على المكان دلالة مبهمة بمعنى أنّه علّم أنّ للفعل مكان ولكنّه لا يخصص هذا المكان، فالفعل يتعدّى إلى ظروف المكان غير المختصة، و هي الألفاظ التي لا يختص بها مكان دون مكان، فيصلح استعمالها لكلّ مكان نحو : خلف وقدام و يمينه ويسره وفوق و تحت ونحوها، وما كان مختصاً بضرب من البنية أو بشيء من البقاع على صورة لا يقع غيرها لم يصلح أن يستعمل ظرفاً نحو: المسجد والبيت والدار ؛ لأنّها

سميت بهذه الأسماء فصارت معلومة بها (40) لذلك عدّ سيبويه قولهم : ذهب الشام من الشاذ ؛ لأنها لم تشتق من لفظ الفعل كما أنها معلومة.

ويفاضل سيبويه بين تعدّي الفعل إلى الزمان والمكان بقوله: "إنّما جُعِلَ في الزمان أقوى ، لأنّ الفعل بُني لما مضى ومالم يَمْضِ" (41) يجعل تعدّي الفعل إلى الزمان أقوى من التعدّي للمكان ؛ لأنّ الفعل يدلّ على الزمان بصيغته ، بخلاف ظرف المكان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي، إذ إنّ كلّ فعل لا بدّ له من مكان يقع فيه ، فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته (42) كما أنّ الأماكن للأسماء أقرب ؛ لأنّهم "يخصونها بأسماء كزيد و عمرو وفي قولهم : مكة وعمان" (43) .

التعدّي إلى المفعول لأجله :

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب، لأنّه موقع له، ولأنّه تفسير لما قبله لما كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب، كما انتصب (درهم) في قولك: عشرون درهماً وذلك قولك: فعلتُ ذاك حذار الشر وفعلتُ ذاك مخافة فلانٍ وادخار فلانٍ" (44)

في هذا النص يقف سيبويه على نمط جديد من تعدّي الفعل للمفعول، إذ لا يزال الفعل يُنشئ علاقات مختلفة مع المقولات التي يستدعيها لتحقيق أغراض المتكلم ويسميها سيبويه بـ (المفعول له)؛ لأنّه يقع جواباً لمن "قيل له: لم فعلت كذا أو كذا؟ فقال: لكذا وكذا، لكنّه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله" (45) .

فهو -إذن- بنية محولة عن الأصل "وإنّما كان أصله اللام ؛ لأنّ اللام معناها العلة والغرض نحو : جئتُكَ لتكرمني ، وسرّْتُ لأدخل المدينة" (46) .

فَقَيْد باللام دون سائر المفاعيل لاقتضاء معناها ؛ لأنّ الفاعل إنّما أوجد الفعل له أي لأجله (47) "فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله" (48)، ولا تتحقق السببية إلّا أن يكون المعلل به حدثاً مشاركاً في الزمان والفاعل (49) إنّما اشترط فيه أن يكون مصدراً ؛ لأنّه علة وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له والداعي إنّما يكون حدثاً لا عيناً (50) و اشترط سيبويه أيضاً أن لا يكون من لفظه ولا من صفته احترازاً لئلا يلتبس بالمصدر أو الحال فعدي الفعل باللام ؛ لأنها تدلّ على التعليل (51) .

ولمّا حذفت اللام تعدّى الفعل بنفسه فنصب كما في قوله تعالى : "واختار موسى سبعين رجلاً " {الاعراف / ١٠٠} والذي سوغ حذف اللام أنّها معلومة في ذهن المخاطب وذلك؛ لأنّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعول له سواء، ذكرته أم لم تذكره إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلاّ لغرض وعلة (52) .

وقاس سيبويه المفعول له على التمييز بقوله: " فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك: عشرون درهما "(53) ؛ لأنّه يشترك معه بإزالة الإبهام والغموض، إلاّ أنّ التمييز يفسر ما أبهم من الذوات والمفعول له يفسر ما أبهم من الأسباب والعلل (54)

ويتضح ذلك من خلال المخطط الآتي :

[فعل]+ [تْ] + [ذاك] + [حذار]+ [الشرّ]

فعلتْ ← [+حدث + زمن ماض + فعل] مسند يستدعي مجالاً المسند إليه الفاعل ، ويتمثل الفاعل في الضمير المتصل [ت] العائد على المتكلم العاقل، ويستدعي مجالاً أيضاً للمفعول به الذي يقع عليه الفعل ومجالاً آخر للمفعول له الذي بيّن العذر لقيام الفاعل بالفعل.

ذاك ← اسم إشارة شغل مجال المفعول به المنصوب.

حذار ← مصدر منصوب شغل مجال المفعول له، و يستدعي مجالاً للمضاف إليه لتخصيصه وبيان تمامه الدلالي.

الشرّ ← اسم معرفة شغل مجال المضاف إليه لتخصيص المصدر النكرة.

الخاتمة -

في الواقع أنّ معايشة كتاب سيبويه متعة لا تخلو من الصعاب كما إنّها لا تخلو من الفوائد العلمية القيّمة ، والآن وقد صرنا إلى هذه المرحلة من الدراسة علينا أن نقدم ثمار هذه الرحلة العلمية الممتعة والتي تمثل تلخيصاً لأهم النتائج التي توصل إليها البحث و كانت كالآتي :

- إنّ مفهوم العامل عند سيبويه هو مفهوم بنائي تكويني يتمثل في إنشاء المجالات و توليد الكلمات و نظمها على سطح اللغة .
- الفعل المتعدي عند سيبويه هو الفعل المجاوز لمجال الفاعل ، فلا يقتصر التعدي على مجال المفعول به فحسب بل يشمل كل ما جاوز مجال المسند إليه .

- التعدي عند سيبويه سمة قارة بالفعل تتمثل في الظهور الصريح لمكملات الفعل ، بغض النظر عن المجال المولد سواء أكان مفعولاً به أم مفعولاً مطلقاً ، أم مفعولاً فيه أم حالاً، أو تمييزاً، أو غيره من المجالات المولدة .
- إن صفة اللزوم هي صفة مطلقة ملازمة للفعل ؛ لأنّ اللزوم في الفكر السيبويي يتمثل بمجال المسند إليه الفاعل هو مجال لا يمكن الاستغناء عنه .
- قابلية الفعل للتعدي متأتية من السمات المعجمية للفعل ، فضلاً عن صلاحية العناصر اللغوية في الجملة للأدوار الوظيفية المسندة إليها .
- إنّ علاقة الفعل بالفاعل هي ضرباً من التلازم و التلاحم ، فهو مجال مولّد لا يندرج ضمن مفهوم التعدية ، بل يتمثل بمجال المسند إليه ، وهو مجال يولده كلّ من الاسم و الفعل .
- إنّ قوة الفعل لا تقتصر على إنشاء المجالات النحوية و استدعاء الكلمات الملائمة لسماتها المعجمية فحسب ، بل يمتلك من القوة و الهيمنة عليها ، ما يتيح له تغيير الدور الوظيفي الذي تنماز به بعض المقولات لتؤدي دوراً مغايراً لطبيعتها اللغوية بحسب المجال الذي تشغله .

الهوامش:

- (¹) المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: 11
- (²) ينظر بناء الجملة العربية : 61
- (³) الكتاب : 1 / 33 .
- (⁴) الكتاب : 33/1 .
- (⁵) شرح السيرافي على كتاب سيبويه : 258/1
- (⁶) بين لنا الدكتور حسن الأسدي من خلال تحليله لنصوص سيبويه نزوع سيبويه إلى تقديم بنية الفعل عبارة عن بنية متجمعة تمثل اندماج عنصر الحدث مع عنصر البناء والزمان ، ومجال المسند إليه الملازم للفعل و وهي مايتيح للفعل القدرة على توليد المجالات النحوية الأخرى المجاوزة لمجال المسند إليه ، ف (ذهب) لها بنية دلالية مرادفة هي : كان منه ذهاب
- ذهب = كان منه ذهاب ، والبنية المجردة للفعل ذهب = [زمن ماضٍ + بناء فعل + حدث الذهاب]، ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه: 82-83 .
- (⁷) الكتاب 34/1
- (⁸) ينظر : معاني النحو : 37/1 .
- (⁹) الكتاب: 34/1 .
- (¹⁰) ينظر الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 121 .
- (¹¹) الكتاب: 34/1 .
- (¹²) الكتاب : 37 / 1 .
- (¹³) ينظر : المقتضب : 93/3 .

- (¹⁴) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٢75/١.
- (¹⁵) الكتاب: 39/١.
- (¹⁶) ينظر: المقتضب: 95/3.
- (¹⁷) شرح الرضي على كافي ابن الحاجب: ٨/١.
- (¹⁸) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٢٨١/١.
- (¹⁹) ينظر: شرح الرضي على كافي ابن الحاجب: ٣٩٣/١.
- (²⁰) الكتاب: 40/1.
- (²¹) الأصول في النحو: ١٨١/١.
- (²²) يعدّ هذا البيت من الشواهد الشعرية التي لم ينسبها لقائلها، ينظر: شرح ابن عقيل: 30/2.
- (²³) الكتاب: 41/1.
- (²⁴) الفوائد و القواعد: ٢٥٣.
- (²⁵) الكتاب: 34/١.
- (²⁶) الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه (بحث): 144.
- (²⁷) الكتاب: 34/١.
- (²⁸) شرح السيرافي: 266/١.
- (²⁹) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي: ٢٩٧/١.
- (³⁰) الكتاب: 35/١.
- (³¹) الكتاب: 35/١.
- (³²) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: 265/1.
- (³³) الكتاب: 36/1.
- (³⁴) ينظر شرح السيرافي: 273/1.
- (³⁵) الكتاب: 36/1.
- (³⁶) الكتاب: 35/١.
- (³⁷) ينظر: شرح السيرافي: 270/١.
- (³⁸) الكتاب: 35/1.
- (³⁹) علل النحو لابن الوراق: 280/1.
- (⁴⁰) ينظر: شرح السيرافي: 270-271.
- (⁴¹) الكتاب: 36/1.
- (⁴²) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 517/1.
- (⁴³) الكتاب: 36/1.
- (⁴⁴) الكتاب: ٣٦٧/١.
- (⁴⁵) المصدر نفسه: ٣٦٧/١.
- (⁴⁶) شرح المفصل: ٥٣/٢.
- (⁴⁷) ينظر: شرح ابن معط: ٥٨٢/١.
- (⁴⁸) شرح الرضي: ٦٠٨/١.
- (⁴⁹) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٩٥/١ و ينظر: شرح قطر الندى: ٢٦/١.
- (⁵⁰) ينظر: الدلالة و التقعيد: ٢٦٦.
- (⁵¹) ينظر: حاشية الصبان: ١٨١/٢.

(⁵²) ينظر : شرح المفصل : ٥٣/٢.

(⁵³) الكتاب : ٣٦٧/١.

(⁵⁴) ينظر : الدلالة و التقعيد : ٢٦٨.

المصادر:

1. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت .
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تأليف : عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري ، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ) ، المكتبة العصرية ، ط 1 ، 2003 م .
3. بناء الجملة العربية ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للنشر ، ٢٠٠٣ م .
4. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (1206 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1997 م .
5. الدلالة والتقعيد النحوي ، دراسة في فكر سيبيويه ، الدكتور محمد سالم صالح ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، د. ط .
6. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط 20 ، ١٩٨٠ م .
7. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاري الأزهرى المصري (ت ٩٠٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، ٢٠٠٠ م .
8. شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط 2 ، 1996 م .
9. شرح ألفية ابن معط ، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط 1 ، ١٩٨٥ م .
10. شرح المفصل للشيخ العالم موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : مشيخة الأزهر المعمور ، الطباعة المنيرية ، مصر . د. ط .
11. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف ، أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، سوريا .
12. شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبدالله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام ، (ت 761 هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، ط 11 .
13. شرح كتاب سيبيويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزيان (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، ٢٠٠٨ م .
14. علل النحو ، محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن ابن الوارق (ت 381 هـ) ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، ط 1 ، 1999 م .
15. الفوائد والقواعد ، عمر بن ثابت الثمانيني ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، ١٩٠٠ م .
16. الكتاب ، عمر وين عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، الملقب بسيويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 3 ، ١٩٨٨ م .

17. الباب في علل الإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، ١٩٩٥م.
18. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2000م.
19. مفهوم الجملة عبد سيبويه، الدكتور حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، ٢٠٠٧ م.
20. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضمية، عالم الكتب، بيروت، د. ط.
21. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٩٩٢م.

البحوث:

1. الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، العددان (٣-٤)، ١٩٨١م.
2. الحجاج بمفهوم المنزلة عن سيبويه (مقاربة في أصول التفكير النحوي) أ. د. حسن عبد الغني الأسدي، أ. د. رجاء عجيل الحسناوي، العدد العاشر، 2014 م، جامعة كربلاء -كلية التربية للعلوم الإنسانية.
3. التكويني للعامل المفهوم النحوي عند سيبويه (دراسة وتحليل)، د. غالب فاضل المطلبي ود. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة المورد، فصلية محكمة، دار الشؤون الثقافية العامة، جمهورية العراق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، ١٩٩٨ م.